تعديل الإطار التنظيمي لتهيئة أرضية للاستثمار الأجنبي في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، استثمار مجموعة أوراس كوم في الجزائر

Adjusting the regulatory framework to create a background for telecommunications foreign investments, Orascom Investment Group in Algeria

د. خواني ليلى
جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
مخبر LAREIID
lilas_kh101@yahoo.fr

أ.د. شعيب بغداد
جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
مخبر MIFLA
b_chaib@netcourrier.com

تاريخ الاستلام: 2018/09/13 تاريخ القبول: 2019/05/23

الملخص: تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات عمل على تنوع خدمات الاتصالات السلكية و اللاسلكية في العديد من الدول العربية، و عليه اتخذت هذه الأخيرة إجراءات ضرورية لإصلاح القطاع الذي كان يتميز بالاحتكار، حيث كانت جهة التشغيل في كثير من هذه البلدان مملوكة للدولة و تخضع لنظام يقوم على التنظيم الذاتي.

تساعد التشريعات على رسم السياسات، و توفر الإطار القانوني السليم، و يجعل القطاع جذابا للمستثمرين، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة بمثابة قوة دافعة لمعدل النمو المرتفع في عدد الخطوط الهاتفية في بعض البلدان العربية و من بينها الجزائر التي سلطنا عليها الضوء في هذه الورقة البحثية بحيث عملت هي الأخرى على تهيئة البيئة التنظيمية بالفصل ما بين الشؤون التشغيلية، و التنظيمية، و إنشاء سلطة تنظيمية مستقلة سمحت للمستثمر الأجنبي بالمشاركة لتحسين أداء القطاع بغية التحاق شبكاتها بالشبكة العالمية للاتصالات .

الكلمات المفتاحية: الاتصالات السلكية و اللاسلكية، المبادئ التوجيهية للإصلاح، تنظيم الخدمات، الاستثمار الأجنبي، متعامل أوراس كوم.

Abstract : The development of information and communication technology has influenced the diversity of telecommunications services in many Arab countries. The latter have taken necessary measures to reform the monopoly sector. In many of these countries, the operators were state-owned and subject to a system of regulation self.

Legislation helps to shape policies, provide a sound legal framework, and make the sector attractive to investors. Foreign direct investment is a driving force for the high growth rate of telephone lines in some Arab countries, including Algeria, which we highlighted in this paper. The creation of an independent regulatory authority that allowed the foreign investor to participate to improve the performance of the sector in order to join its networks to the global telecommunications network.

.***Key Words*:** Telecommunications, guidelines for reform, organization of services, foreign investment, operator ORASCOM.
JEL Classification : L51, L86, L88, L96

* مرسل المقال: خواني ليلى (lilas_kh101@yahoo.fr)

المقدمة:

لقد عرف مجال الاتصالات على وجه التحديد في السنوات قريبة العهد اتجاها مخالفا لما كان عليه في السابق بحيث انتقل من دولة مهيمنة على كل شيء إلى دولة لها وظيفة وحيدة تعمل كمنظم للأعمال أو مدير، و تسبب في تنظيم و تشغيل قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية عدة عوامل، نلخصها في الآتي:

– عوامل اقتصادية التي تتمثل في متطلبات السوق التي تحكمها آلية العرض و الطلب، فنجد هذه الأخيرة تطورت بشكل ملموس، و يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الثروة التكنولوجية التي مست قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية.

– عوامل مؤسسية، إن العوامل التكنولوجية و الاقتصادية مهدت الطريق لتغيرات مؤسسية حتى يتماشى قطاع الاتصالات مع مستجدات العصر، بحيث أصبحت هذه المتغيرات لازمة.

– عوامل تكنولوجية ، يرتكز التطور التكنولوجي على الإبداعات في الأساليب الالكترونية كتطبيق المعلوماتية و التليماتيك في الأعمال المكتبية و الآلية، وهي نمط جديد من التكنولوجيات تضم في نفس الوقت المنتجات و الوسائل المعززة للتحويل في التركيبات الاقتصادية.

من هذا المنطلق يعتبر التطور في المجال التكنولوجي بمثابة نقطة بداية في تنظيم الاتصالات ويعمل على زيادة طلب خدمات الاتصالات السلكية و اللاسلكية و لاسيما الجديدة منها كالرقمنة والألياف البصرية، والسواتل، والأجهزة الطرفية...و غيرها، فلا يتحقق ذلك إلا عن طريق تمويل الاستثمارات التي تعد وراء كل نجاح تم إحرازه في ميدان الاتصالات في معظم الدول العربية في النصف الأول من التسعينات. فلا يوجد في المنطقة إلا القليل من البلدان التي تتوافر لديها الموارد المالية اللازمة لتنمية شبكاتها بالسرعة المطلوبة مثل دول الخليج العربية التي تتمتع بالمقدرة على تمويل حاجاتها ذاتياً، أما البعض الأخر من الدول تلجأ إلى قروض ثنائية أو متعددة الأطراف والاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تعتبر بمثابة قوة دافعة لمعدل النمو المرتفع في عدد الخطوط الهاتفية في هذه البلدان.

إشكالية الدراسة:

معالجة الموضوع هذه الورقة البحثية يكون من خلال الجواب على السؤال التالي: هل تهيئة البيئة التنظيمية لقطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية تعتبر شرط أساسي يجب توفره بغية تسهيل أمور الاستثمارات الخاصة وتشجيعها؟

هدف الدراسة:

الهدف من الدراسة يتوقف على قطاع الاتصالات و العوامل العديدة التي تحدده و نذكر من بينها:

– طبيعة خدمات الاتصالات و السياسات الخاصة بها؛

– الإطار السياسي و المؤسساتي (أكانت إدارة مركزية أو العكس)؛

– المبادئ العامة للسياسة الاقتصادية، و أهدافها؛

– التفتح على المنافسة، مع الحفاظ على مشغلي الاتصالات العمومية في السوق؛

– توفير الموارد المالية، والبشرية لمواجهة أنشطة الإدارة الجديدة.

محاور الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى التغيرات البيئية للاتصالات السلكية و اللاسلكية التي تعتبر الأكثر تغيرا من بين هيئات الأعمال ، و ذلك بالنظر إلى التطور السريع الذي يشهده القطاع و الذي يتطلب التحديث المستمر لأنظمته الإدارية، من هذا المنطلق ارتأينا أن نقسم هذا البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: تنظيم خدمات الاتصالات السلكية و اللاسلكية؛

المحور الثاني: الاستثمار في قطاع الاتصالات؛

المحور الثالث: استثمار مجموعة أوراس كوم في الجزائر.

المحور الأول: تنظيم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية

1. خيارات إعادة هيكلة قطاع الاتصالات

شرعت عدة دول لإعادة هيكلة القطاع العام للاتصالات السلكية و اللاسلكية، و تتواصل بدرجات متفاوتة في جميع البلدان سواء عربية كانت أو أجنبية، و من هذا المنطلق سوف نتطرق لبعض الخيارات لإعادة هيكلة القطاع العام للاتصالات.

1.1 خصخصة القطاع: ينتقل إلى القطاع الخاص نشاط كان يعتبر فيما قبل نشاطا عاما (احمد ماهر،2003)، فالخصخصة في قطاع الاتصالات يجب أن يكون الإطار القانوني يتماشى مع مبادئ المنافسة، و ذلك عن طريق مشاركة الدولة كمزود للخدمة في السوق، مع إمكانية خصخصة جهة التشغيل القائمة كإدخال القطاع الخاص، و يترتب على هذه العملية:

– تسليم أنشطة موجودة حاليا تحت سيطرة الدولة أو كيان قانوني خاضع للقانون العام إلى أشخاص خاصين، وتخضع هذه العملية إلى أداة قانونية لنقل الملكية، فتكون إما كلية أو جزئية عن طريق بيع الأصول أو الأسهم؛

– تشغيل الاتصالات و إدارتها وفقا للنماذج و الأشكال و الأنظمة والمبادئ الخاصة، أي تستخدم الهيئات العامة لمبادئ الإدارة الخاصة مع بقاء ملكية الدولة على حالها، مع استخدام إجراءات و تقنيات القانون الخاص.

2.1 تحرير القطاع: تشمل عملية التحرير مجموعة من التعديلات المدخلة في السياسة العامة والقواعد التنظيمية والتي من شأنها إتاحة الفرصة للقطاعين الخاص والعام من أجل العمل بصورة فعالة لخدمة المصلحة العامة، و يختلف التحرير من ناحية المفهوم عن الخصخصة، حيث يتمثل ببساطة في إنهاء الاحتكار والاعتراف بحق الخواص في النشاط كان محتكر من قبل الدولة (خواني ليلى، 2001).

يمثل التحرير في مجال الاتصالات السلكية و اللاسلكية نوعاً من الإقلاع، فخدمات القطاع التي كانت على عاتق الشركات العامة تصبح مرنة، بإعطاء جميع المشاركين من القطاع العام أو الخاص مركز مناسب في السوق، شرط تحسين الاتصالات داخل أي بلد بصفة عامة، ومن اجل توسيع الخدمات و تحقيق الكفاءة في الإدارة بصفة خاصة. كما أن عملية تحرير الاتصالات تعتبر عملية تدريجية حتى و لو أنها تتم بشكل جزئي، فهي تهدف إلى:

- العمل بقواعد اقتصاد السوق في إدارة الاتصالات شرط تنمية خدمات جديدة، و تهيئة الظروف لنمو القطاع ؛
- توسع الشبكات والخدمات الأساسية بغية تشجيع الاستثمارات الضرورية ؛
- تنمية الشبكة الأساسية في كل بلد مع مراعاة السلامة المالية للجهات المزودة ؛
- زيادة الكفاءة، و تحسين نوعية الخدمة، وهذا ما يؤثر إيجابيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

3.1 إنشاء شركات: يتمثل هذا الخيار في التحول إلى شكل شركات ، بحيث يتطلب هذا الأخير تغييرات قانونية حتى تتمكن الجهة المشغلة للاتصالات اخذ استقلالها إداريا و ماليا و تصبح قائمة بذاتها. كما يمكن أن تأخذ جهة التشغيل طابع شركة مساهمة، تكون مملوكة بالكامل للحكومة أو تأخذ طابع شركة قابضة تملكها الدولة، و الغرض من هذا التحول أن الجهة المشغلة تطمح في زيادة رأسمالها أو الدخول في شراكة مع القطاع الخاص.

4.1 تنظيم القطاع على شكل نماذج مختلطة: لتنظيم الاتصالات يمكن إنشاء ما يسمى بالنموذج المختلط الذي يجمع ما بين مفهوم المنافسة و مفهوم الخدمة العامة، وهذا يوفر شبكة مفتوحة تعمل بقواعد المنافسة الفعالة و تضمن النفاذ بحرية إلى شبكات الجهة المشغلة العامة. و هذا النوع من النماذج اعتمدته كل من بلدان أمريكا اللاتينية و أوربا. أما الآثار المترتبة على النماذج المختلطة يمكن تلخيصها في الآتي:

- الاعتراف بوجود تنوع في نشاط القطاع، حيث يمكن للجهة المشغلة التقليدية أن تعمل بجانب مزودي خدمات آخرين؛
- التمييز بين خدمات القطاع وخدمات أساسية، وخدمات عامة وخاصة، و خدمات ذات قيمة مضافة؛
- ضمان النفاذ لجميع الجهات المشغلة من اجل الشفافية و المساواة؛
- التحرير الجزئي لعدد من بنود الشبكة قصد تنمية صناعة الاتصالات (مثل المعدات الطرفية) .

2. إصلاح قطاع الاتصالات

منذ بداية التسعينات كانت جهة تشغيل الاتصالات السلكية و اللاسلكية في كثير من البلدان مملوكة للدولة، و مع بروز خيارات إعادة هيكلة هذا القطاع العام و المتمثلة في عملية الخصخصة، و إنشاء الشركات، و تحرير القطاع، أصبحت الحاجة ملحة إلى وجود جهة تحكيم مستقلة و هذه التغيرات تمثل الخطوة الأولى باتجاه سياسات جديدة. فالإصلاح يعتبر عملية مستمرة تتغير مع تطور الأسواق، و لا ينظر إليها على أنها تطبيق لمجموعة واحدة من القواعد (Berri Nourredine,2010).

1.2 المبادئ التوجيهية للإصلاح: اتخذ إصلاح قطاع الاتصالات أشكالاً مختلفة في كل بلد حسب الظروف المحيطة بها، و يهدف إلى:

– الفصل ما بين مصالح البريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية؛

– الفصل ما بين أدوار المشغل و المنظم وصانع السياسة، بحيث يقتصر دور الدولة على القضايا المتصلة بسياسة الاتصالات بالمعنى العريض، فإدخال اللامركزية يؤدي إلى زيادة الكفاءة في إدارة البني التحتية للشبكة و الخدمة؛

– العمل على تحفيز الاستثمار في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، باعتباره قوة مؤثرة في التنمية الاقتصادية؛

– فتح القطاع على المنافسة قصد تنوع العناصر المشاركة في السوق سواء العامة والخاصة، و هذا ما يتطلب استحداث إطار قانوني مناسب لهذه الغايات يتميز بالمرونة حتى يعمل على استيعاب التغيرات المترتبة عن التقدم التكنولوجي؛

– الحاجة إلى التعاون بين مختلف الدول للاستفادة من خبرتها.

وفقا لجميع الاعتبارات السابقة و الحاجة إلى إصلاح قطاع الاتصالات، بدأ العمل على إنشاء جهات تنظيمية منفصلة في الوقت الذي تتناقص فيه مسؤوليات وزارة القطاع. و رغم هذه التحولات، فالطابع الذي تتميز به خدمات الاتصالات الأساسية في الدول العربية في الغالب ذات طابع احتكاري، بغض النظر عما إن كانت جهة التشغيل الحالية مملوكة للدولة بالكامل أو مخصصة بشكل جزئي (Benjamin le roux,2009).

2.2 الإصلاح الإداري: تتطلب البيئة القانونية و التنظيمية الجديدة نوعا ملائما من الإدارات يكون مستقلا ذاتيا لتطبيق القانون و اللوائح اللاحقة لخدمات ذات قيمة مضافة، تمكن القطاع من فتح شرائح كبيرة من السوق أمام المنافسة الحرة، و يتم هذا باستحداث قوانين وآلية تنظيمية جديدة نستعرضها فيما يلي:

أ. الأحكام القانونية: يتطلب الإصلاح الإداري قوانين جديدة أو ملائمة للقوانين القائمة، و أن يكون للقانون نطاق كامل من السمات تبعا للسياسات المنتهجة التي تعمل على تطوير و مواكبة التغيرات التكنولوجية في مجال الاتصالات باعتبار هذا القطاع ديناميكي. كما يتعين على القانون العام للاتصالات خلق بيئة جذابة للاستثمارات الأجنبية، و يكون متسقا مع التحول لدور الدولة في المجتمع المعاصر، و تنطوي عملية بلورة و إصدار القانون الخاص بقطاع الاتصالات على سلسلة من العمليات التي تتوافق مع الإطار الدستوري (الكتاب العربي www.ito.org.eg/arabbook).

ب. الأحكام التنظيمية: توضح القواعد الواردة في القانون مع استيعاب التغييرات سواء التكنولوجية أو الاقتصادية بدون تعديل محتوى القانون، و يمكن تصنيف هذه الأحكام إلى أحكام تنظيمية عامة، و أحكام تنظيمية مشجعة، و أحكام تخص مشغلي الاتصالات العمومية.

ت. استحداث هيئة تنظيمية: إنشاء هيئة تنظيمية في مجال الاتصالات يعبر عنها بتحول في دور الدولة، فهي تنظم القطاع دون متابعة تشغيله و هذا ما ينتج عنه تنوع مشتركين القطاع، كالدولة و موردي الخدمات و السلع و جهات التشغيل العامة و الخاصة، و هذا التنوع يقودنا إلى المنافسة التي تعتبر شرط الإطار القانوني الجديد لإدارة

الاتصالات الذي يحقق مصالح الجمهور على الأمد الطويل. في هذا الإطار نجد مجموعة من النماذج نلخصها في الأتي:

ت.1. هيئة تنظيمية حكومية: هذه الهيئة لا تتجزأ عن الدولة سواء العضوية أو الوظيفية التي يتولها الوزراء أو الهياكل الإدارية العامة لأداء الوظائف التنظيمية بمعناها الواسع، و هذا النوع من الهيئات يجب أن يأخذ في الحسبان عدة عوامل نلخصها في؛

- وجود شفافية تمكن جميع الأطراف داخل القطاع اتخاذ قرارات من خلال إتباع منهجية التعاون و التشاور؛
- تطبيق الإطار القانوني الجديد بشكل متزايد في إدارة الاتصالات قصد مواجهة تحديات المستقبل؛
- التزام الدولة الوضع الحيادي إزاء جميع الجهات المشغلة للاتصالات.

ت.2. هيئة تنظيمية مستقلة: تتمثل في إقامة الدوائر المتخصصة خارج الإدارة المركزية، و تضمن للهيئة التنظيمية استقلالها إزاء الإدارات التقليدية لكن عملها يبقى يدعم سياسات التكامل و التعاون، هذا النوع من النموذج يمكن تصنيفه إلى حالات متعددة تبعا لدرجة الاستقلال و العلاقة مع الإدارات الأخرى، و نجد في هذا التصنيف الآتي:

- هيئة مستقلة تماما بالنسبة للسلطات السياسية و الإدارية، مثال لجنة الاتصالات الاتحادية (FCC) ؛
- هيئة تنظيمية مستقلة عن السلطة التنفيذية مع إخضاعها لمراقبة البرلمان؛
- هيئة تنظيمية مستقلة من الناحية العملية، وتعتمد بطريقة غير مباشرة على السلطة التنفيذية مثال CNT في الأرجنتين؛
- هيئة تنظيمية مستقلة إداريا و ماليا، لكن تخضع لضوابط الوزارة الوصية؛

ت.3. هيئة تنظيمية مفقودة: يعني لا وجود للتنظيم ويترتب على ذلك توزع سلطات الاتصالات في إدارات الدولة.

ت.4. هيئة تنظيمية ذاتية: تتخلى الدولة عن دورها التنظيمي أو تفوض الوظائف التنظيمية إلى وكالات التشغيل.

3.2 إدارة الموارد البشرية: يحتاج مجال الاتصالات الحديثة إلى مهارات بشرية في مجال التنظيم، ووضع سياسات قصد تكوين خبرات في المجال التقني و مجال الأعمال الخاص لتنمية شبكة الاتصالات التقليدية بصفة عامة وشبكة الاتصالات الحديثة بصفة خاصة. فهدف أي إدارة هو تحقيق أفضل النتائج، أي أفضل خدمة بالنسبة لقطاع الاتصالات و يتحقق ذلك بواسطة العنصر البشري باعتباره المورد الأساسي لزيادة كفاءة الموظفين لتتماشى و أهداف الإدارة التنموية و الإستراتيجية (علي غربي، 2007).

إدارة الموارد البشرية في البلدان العربية عمل في بعض الأحيان على استيراد خبرات أجنبية نظرا لافتقار عدة إدارات عربية إلى مهارات وطنية مدربة في مجال الاتصالات الحديثة و هذا راجع للتطور التكنولوجي السريع التي تعرفه الشبكة، و الإصلاح الذي تعرفه هذه البلدان عمل على إقامة نظام لتخطيط القوى البشرية، بحيث نجد كثير من البلدان العربية فيها عملية التدريب لا تتفق مع إستراتيجية الإدارة لذا يتعين على واضعي نظام التدريب إعطاء أهمية للأداء الشخصي و الجماعي عن طريق تحديد المسؤوليات و سبل المتابعة، و تعزيز التعاون العربي مع المنظمات

الدولية و الاتحاد الدولي للاتصالات قصد الاستفادة من خبرتهم في مجال تنمية القوى البشرية من خلال تقديم برامج تدريبية.

فلا يقتصر التدريب على هذا المجال فقط بل يجب أن يشمل المؤسسة بصفة عامة و ذلك بإدخال الحواسيب، و المبيعات و المالية و تسويق الخدمات إلى جانب استخدام أنماط جديدة من التدريب كالتدريب عن بعد و التدريب باستخدام الشبكة (عبد الحميد عبد الفتاح المغربي،2007). فرغم وجود الكثير من الأوجه المتماثلة في المنطقة العربية فهذا لا يسمح بوجود أوجه تشريعية تختلف من بلد إلى آخر كما أن البلدان التي تقوم بإصلاحات تستفيد من تجارب البلدان التي شرعت في القيام بالإصلاحات التشريعية و ذلك بأخذ الجوانب الايجابية و الاضطلاع على مشاكل التي نجمت عن التشغيل في إطار الهيكل الجديد الخاص بإصلاح قطاع الاتصالات.

المحور الثاني: الاستثمار في قطاع الاتصالات

لتطوير البنية التحتية لقطاع الاتصالات، يجب توفير مبالغ كبيرة للاستثمار، و نجد هذا الأخير كان وراء كل نجاح تم إنجازه في ميدان الاتصالات في معظم الدول العربية في النصف الأول من التسعينات، بحيث دفعت بارتفاع معدل نمو عدد الخطوط الهاتفية في هذه الدول و يتم الاستثمار على أساس تمويل هذا القطاع و الخيارات المرافقة له.

1. تمويل الاتصالات

تكون مصادر التمويل على أساس متعدد الأطراف أو استثمارات أجنبية مباشرة أو تمويل ثنائي و إقليمي نذكر على سبيل المثال صندوق الاتحاد الأوروبي و الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و صناديق التنمية لبعض الدول كالمملكة العربية السعودية و الكويت و الإمارات العربية المتحدة و غيرها، إلا أن هذه الأنواع انخفضت و حل محلها تشجيع الاستثمارات الخاصة. كما سمحت بعض البلدان مشاركة القطاع الخاص في تطوير البيئة التحتية للاتصالات، و حتى تكون هذه المشاركة فعالة لبد من تهيئة البيئة التنظيمية للقطاع التي تتميز بالشفافية قصد تسهيل و تشجيع هذه الاستثمارات ، و هذه البيئة تعمل على الفصل بين الشؤون التنظيمية و التشغيلية و إقامة سلطة تنظيمية مستقلة و هذا ما يشجع مشاركة القطاع الخاص في قطاع الاتصالات و يكون فعال من خلال توفير رأس المال و تزويد المستهلك بخدمات جديدة تتميز بكفاءة التكاليف(Ben 2011 Hamida Walid,).

1.1 خيارات تمويل الاتصالات: لتنمية قطاع الاتصالات نجد عدة خيارات تخص كل بلد حسب إمكانياته الاقتصادية و السياسية، وتتمثل الخيارات في الخصخصة و التحرير التي تم التطرق إليها سابقا، بحيث تعتبر الخصخصة جزء من برنامج إصلاح القطاع و تمويل الاستثمار في الاتصالات، أما التحرير فتوجه الاستثمارات عن طريق الترخيص أو الامتياز لتنمية المناطق الوطنية و خاصة منها الريفية، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الخيارات التي نحصرها في الآتي:

أ. تقاسم الإيرادات: هذا النوع من الخيار يجمع بين عدة أنظمة و لكن الصفة المشتركة أن القطاع الخاص يكون نصيبه اكبر من الأسهم و وكالة التشغيل لها مهمة الإشراف، وهذا النظام ينطوي على عدة حالات نذكر من بينها:

أ.1. نظام " الإنشاء – التشغيل – تحويل الملكية": المستثمر في هذه الحالة يقوم بإنشاء الهيئة القاعدية للشبكة و تشغيلها لوقت محدد قبل أن يقوم بتسليمها للمشغل. لكن هذا النظام ينطوي على مشاكل كافتقار المشغلين إلى الخبرة و تعقيد الإجراءات الناتجة عن تدخل أطراف عديدة إلى جانب مشاكل ذات طابع مالي نذكر من بينها تحديد مستوى الديون.

أ.2. نظام " الإنشاء . التأجير . تحويل الملكية": هذا النظام يتطلب أموال كبيرة لضمان مجازفات إضافية للمستثمرين الأجانب لذا تتعذر المشاركة الوطنية على المدى القصير بحيث يرجع السبب إلى مشاكل تخص القروض الممنوحة لتنمية صناعة الاتصالات في البلدان العربية و إلى حالة الكساد التي تعرفها الأسواق الوطنية.

أ.3. نظام الامتياز: عمل هذا النظام على إقامة أقسام من الشبكات المحلية و توصيلها بهياكل مشغل الاتصالات العمومية وفق قواعد تقنية و تجارية.

ب. المشاريع المشتركة: تعمل على تقاسم رأس المال و المخاطر بين الخاص و المستثمر و هيئة التشغيل العمومية قصد تخفيف عبء الديون على المستوى الداخلي أو الخارجي تبعا لهوية القطاع الخاص إذا كان محلي أو غير محلي.

2.1 إجراءات مرافقة: تتمثل في سياسة التسعير و تعديل الوضع القانوني لمشغل الاتصالات العمومية و التجارة في خدمات الاتصالات.

أ. سياسة الأسعار (التعريفية): يعتبر التسعير لخدمات الاتصالات كالهاتف و إرسال البيانات و الشبكات الافتراضية عاملا أساسيا للتنمية بحيث يعمل على توغل خدمات الاتصالات في القطاعات التجارية ، فإزاء عملية إصلاح قطاع الاتصالات عمل المشغلون على عملية إصلاح هيكل الأسعار حتى يتماشى مع التكاليف.

الخدمات المقدمة بين البلدان العربية لا تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار الخدمة الدولية في معظم البلدان العربية، بحيث يعود السبب بالدرجة الأولى إلى أسعار الصرف و الصعوبات المترتبة عليها في تسوية المبالغ المستحقة، و هذا ما اثر سلبيا على إيرادات الاتصالات في المنطقة، لذا أوصى المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية الذي انعقد بالقاهرة في أكتوبر 1992، على اعتماد تسعير يتماشى مع التكاليف الفعلية قصد تحفيز الاستثمارات المحلية و الأجنبية لزيادة حركة الاتصالات.

سياسة الأسعار يترتب عليها عدة أثار نذكر من بينها الاقتصادية و المالية و التجارية و الاجتماعية، لذا يتعين على السلطة التنظيمية أن تتخذ إجراءات ملازمة لتحديد سياسة تسعير و تنفيذها تدريجيا إن لزم الأمر، فوكالة التشغيل تعمل على تقدير التكاليف التي تتحملها عن طريق استعمال أدوات و طرق مناسبة.

ب. تعديل الوضع القانوني لمشغلي الاتصالات العمومية: كانت خدمات الاتصالات السلكية و اللاسلكية تتمتع بالاحتكار، حيث جهة التشغيل في كثير من البلدان مملوكة للدولة و تخضع لنظام يقوم على التنظيم الذاتي، و

مع بروز التحول إلى شكل شركات و تحرير قطاعات و تغير في طابع الخدمات المقدمة عمل على ظهور صعوبات في قطاع الاتصالات بحيث أصبح التكيف صعب مع القوى السوقية، كما أظهرت التكنولوجيات الجديدة التي أدخلت على شبكات القطاع، عيوب نظام الاحتكار المعمول به سابقا و هذا ما انعكس سلبيا على الشبكات و تشغيلها. أمور كلها ترمي إلى تعديل الوضع القانوني لمشغلي الاتصالات السلكية و اللاسلكية في البلدان العربية بغية التحاق شبكات هذه البلدان بالشبكة العالمية للاتصالات.

ت. التجارة في خدمات الاتصالات: تلعب الاتصالات السلكية و اللاسلكية دورا هاما في تسهيل التجارة العالمية بشأن خدمات الاتصالات الأساسية، والتكنولوجيات الحديثة تعمل على تحقيق النمو المتوقع للتجارة الالكترونية. لقد أدركت كثير من حكومات الدول التي تمر بمرحلة الانتقال والمشاركة في الاتفاق العام للتجارة، أن شبكات وخدمات الاتصالات الغير المناسبة تشكل عائق لتنمية الاقتصاد بصفة عامة عكس تنوع الخدمات الذي يمثل مبادرة ناجحة في مجتمع المعلومات (Tani Mestfa,2007).

جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، هي في نفس الوقت أعضاء في الاتفاق العام للتجارة، حيث عملوا في ميدان التجارة على تحسين أحوال التجارة و الاستثمار و تحقيق التحرير التدريجي للتجارة، ومن مزايا هذه الأخيرة هو التغلب على المقاومة الداخلية للتغيير، و تحسين الظروف من اجل النمو القطاعي، و تشجيع كفاءة الاقتصاد بشكل عام.

قد قام أعضاء منظمة التجارة العالمية بإدخال بعض التعديلات في الملحق الخاص بالاتصالات باعتباره يشمل جوانب معقدة و هذا الملحق ما هو إلا توسيع للمفاهيم الواردة في الاتفاق العام للتجارة في الخدمات التي تتعلق بهذا القطاع الاستراتيجي. في 1998 عملوا على تعهدات في إطار الاتفاق العام للتجارة، على فتح أسواق الاتصالات المحلية و هذا قصد انتقال السوق من حالة احتكار إلى التفتح على المنافسة عن طريق قواعد تنظيمية مناسبة تعمل على تشجيع الاستثمار الخاص. نذكر من الجوانب الأساسية لهذه التعهدات الأتي:

* التوريد عبر الحدود، بحيث يقوم المشغل بتقديم خدماته في أراضي دولة العضو بدون أن يكون له وجود تجاري فيها، كخدمات بطاقات النداء الهاتفي و إعادة البيع الدولية البسيطة.

* الاستهلاك بالخارج، أي الاستفادة من خدمة تقدم خارج بلده كاستخدام بطاقات النداء العالمية أو الوصول لخدمات الانترنت من خارج البلد.

* الحضور التجاري، يمثل نوع من الحضور المكاني لشركة أجنبية كشراء شركة اتصالات قائمة كليا أو جزئيا في إطار الاستثمار الأجنبي.

* حضور أشخاص من نفس البلد، و يتمثل قيام أفراد من دولة أخرى لأداء خدمة في البلد كخدمات الاتصالات المتصلة بالأعمال.

أما المجالات التي تعمل على تطبيقها دول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية و الخاصة بالمبادئ التنظيمية للاتصالات تخص ضمانات المنافسة، و التوصيل البيني، و الخدمة العامة، و إتاحة معايير الترخيص للجمهور، و استقلالية المنظمين، و توزيع الموارد النادرة و استخدامها.

كما تم الاسترشاد في الهيكل العام للاتفاق و مواده بمصالح البلدان النامية حيث تتصف هذه الأخيرة بالمرونة في تحرير المعاملات و فتح قطاعات معينة و التوسع التدريجي في النفاذ إلى الأسواق، و الهدف من هذه المرونة هو تحقيق سياسات التكامل الاقتصادي التي تعمل على تحقيق المنافع لتنمية البنية الأساسية و الخدمات الاتصالات و المعلومات.

المحور الثالث: استثمار مجموعة أوراس كوم في الجزائر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر شيوعا في العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول ذات الدخل المتوسط وجوهر عملية التنمية الاقتصادية و عنصر حساس و أداة فعالة للنهوض بالاقتصاد و باقي المجالات الأخرى. ومن خصائص الاستثمار الأجنبي انه؛

- يساعد على عمليات التكيف الهيكلي التي تعمل على الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تصحيح الاختلالات المالية والنقدية الداخلية والخارجية؛
- يساهم في خلق العديد من الوافرات الاقتصادية كالقيام بمشروعات جديدة التي تتطلب تدريب اليد العاملة المحلية على الأساليب المتطورة؛
- يعمل على إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها البلاد النامية؛
- يعمل على جلب التكنولوجيا الحديثة نظرا لما لها من أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

تسعى الجزائر جاهدة لاستقبال الاستثمار الأجنبي بنوعيه العام والخاص لما له من أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، و عملت على تحضير أرضية قانونية ملائمة و من بين القطاعات المستهدفة سوف نسلط الضوء على قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية لكونه يعمل على جلب التكنولوجيا الحديثة، فقد ترجم هذا الانفتاح بصدور القانون رقم 2000-03 الصادر في 05-08-2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالقطاع الذي جاء مؤيدا لفكرة تطوير الاستثمار(الجريدة الرسمية،2000).

و عليه أنشئت سلطة الضبط للبريد والاتصالات السلكية و اللاسلكية بموجب القانون أعلاه، حيث شرعت منذ 2001 في منح رخص الاستغلال بدءا من الهاتف النقال (GSM) و الثابت، ثم VSAT و GMPCS و منح ترخيصات موفري خدمة الانترنت، هذه الرخص منحت للمتعاملين الخواص، من اجل إقامة واستغلال شبكة عمومية للاتصالات، و ذلك مع التعاون مع وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام والاتصال وفقا للصلاحيات المنصوص عليها(ARPT, 2001).

1. التعريف بمؤسسة أوراس كوم تيليكوم الجزائر

تنتمي أوراس كوم تيليكوم القابضة إلى المجموعة المصرية أوراس كوم، فتزامن نجاح هذه المجموعة مع ميلاد فرعها الأول موبينيل في مصر ، و من تم تابعت تطورها في مجال الاتصالات عن طريق الهاتف النقال لكي تستوطن في كل من الجزائر ، و باكستان ،و تونس و الكونغو، و غيرها.

مقرها الاجتماعي بدار البيضاء – الجزائر العاصمة – تطورت بشكل استثنائي و فرضت نفسها كأول متعامل خاص في مجال الاتصالات اللاسلكية في الجزائر، واحتفظت الشركة بتسمية جيزي التجارية من أجل تمثيل شبكة تابعة لشركة أوراس كوم تيليكوم في الجزائر، حيث تم استلهام العلامة التجارية جيزي من اسم البلد الجزائر إضافة إلى صفة الجزاء التي تعني مكافأة.

بدأت مسيرة أوراس كوم اتصالات الجزائر جيزي التي هي فرع من فروع أوراس كوم القابضة في استغلال السوق في 15 فيفري 2002 أي 7 أشهر فقط بعد حصولها على الرخصة، فعرف بذلك هذا التاريخ بداية تشغيل شبكة أوراس كوم اتصالات الجزائر، بحيث قدر الاستثمار الشامل للمشغل ب 1.9 مليار دولار حيث يتضمن هذا الرقم سعر الرخصة الذي يعادل 737 مليون دولار و كذلك قيمة العتاد المتعلق بشبكات التغطية (ARPT,2001).

تعتبر شركة أوراس كوم اتصالات الجزائر، أول متعامل أجنبي يطرق أبواب الجزائر للاستثمار في قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية، و هي شركة خاضعة للقانون الجزائري تم تأسيسها في جويلية 2001 . تحصّلت على رخصة لاستغلال شبكة الهاتف النقّال تحت علامة "جازي" ، ثم على رخصة ثانية من نوع GSM ، ما سمح للمتعامل "جازي" للجيل الثاني و الثالث و VSAT باحتلال الريادة في سوق الاتصالات في الجزائر.

تحصلت على المرتبة الأولى في مجال الهاتف النقال بأكثر من 14 مليون مشترك سنة 2008 أي 56%من حصص سوق الهاتف ، و يمثل رقم أعمالها % 66 من الدخل الإجمالي في مجال الهاتف النقال.

أصبحت جازي تنتمي إلى مجمّع "فيبلكوم (VIPELCOM) "و هي مؤسسة عالمية للاتصالات سنة 2011، لتتحوّل "أوراسكوم تيليكوم" بعد ذلك (سنة 2013) "أوبتيموم تيليكوم الجزائر" (OPTIMUM TELECOM Algérie) و بمقتضى الاتفاق الذي انعقد سنة 2014 و المتمّم سنة 2015، تحصّلت الدولة الجزائرية على 51% من أسهم المؤسسة عن طريق الصندوق الوطني للاستثمار(FNI) .

(https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/جازي)

2. الامتيازات و الضمانات الممنوحة لشركة أوراس كوم تيليكوم الجزائر

لقد تضمنت اتفاقية الاستثمار الموقعة بين الدولة الجزائرية و شركة أوراس كوم، على حقوق التسجيل حيث تم تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر ب 5% وفقا لما هو منصوص عليه في المادة 17 من المرسوم التشريعي رقم 93 المؤرخ 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار فإنه بإمكان المستثمر الاستفادة من الامتيازات التالية لفترة لا تتعدى 3 سنوات وهي كالآتي:

– الإعفاء من ضريبة نقل الملكية، على كل امتلاك منجز في إطار الاستثمار؛

– تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة 5% تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تدخل في نطاق الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محلية؛

– الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان (02) وأقصاها خمس (05) سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي التجاري.

3. انعكاسات استثمار أوراس كوم في الجزائر

إذا كانت مؤسسة أوراس كوم اتصالات الجزائر قد نجحت فعلا في تغيير خارطة الهاتف النقال في الجزائر، فإن هذا النجاح له عدة انعكاسات بالنسبة للدولة الجزائرية كبلد مضيف، وبالنسبة لشركة أوراس كوم كمستثمر أجنبي.

1.3 من وجهة نظر البلد المضيف الجزائر: الهدف من اللجوء إلى استيراد الاستثمارات الأجنبية هو النهوض بالتنمية الوطنية، و يبقى الهدف بالنسبة للجزائر هو جلب التكنولوجيا الحديثة نظرا لما لها من أهمية في التنمية الاقتصادية (Kara Sid Ali,2011)، وأهم انجازات شركة أوراس كوم في الجزائر نلخصها في الأتي:

– تعاقدت شركة أوراس كوم مع شركتي Siemens و Alcatel لشراء VSAT لمدة 10سنوات ؛

– الربط البحري بين الجزائر وفرنسا بالألياف البصرية و من ثمة ربط دول أخرى من القارة الأوربية، و تجري هذه الأشغال بمشاركة شركتين Alcatel و Siemens ؛

– إمضاء شركة أوراس كوم عقد مع Alcatel و Siemens خاص بالعتاد لبث شبكتها ؛

– امتصاص البطالة بحيث تزايد عدد العمال سنة بعد سنة، فقد مر العدد من 500 عامل سنة 2002 عند بداية الاستثمار إلى 3900 عامل سنة 2009، كما أكّد مدير جيزي أن شركته خلقت ما يتجاوز 100 ألف منصب شغل غير مباشر. كما تمكنت جيزي من نشر 61935 نقطة بيع منها 12627 معتمدة، وكونت شركة أوراس كوم 15946 عاملا ومليونا و433 ألف ساعة تكوين(www.aljazairalyoum,2010)؛

– خلق جو للمنافسة بحيث سيطرت على السوق الجزائرية للهاتف النقال بنسبة % 70 عام 2002 ذلك كونها المتعامل الخاص الأول في مجال الهاتف النقال، ثم ارتفعت النسبة إلى % 88 عام 2003 و يعود سبب الانتعاش إلى تطور خدمات المؤسسة من جهة ، و انتشار شبكات الاتصالات من جهة أخرى، غير أن هذا الارتفاع لم يدم فإنخفض إلى % 88 إلى 56 % في عام 2008.

الشكل 1: " تطور حصص المتعاملين في السوق بالنسبة لعدد المشتركين"

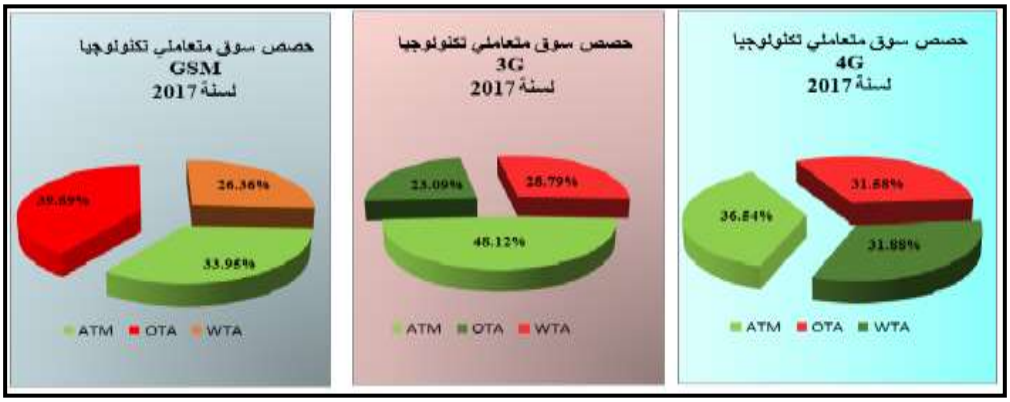

المصدر: https://www.arpt.gov.gn/publications/rapport-d-activite-annuel

كما شهدت النسبة انخفاضا وصل في عام 2010 إلى 46،03 % ثم انتقل إلى 44،47 %عام 2013 بحيث لم تشهد النسبة تغير كبير ما بين 2010 و 2013 و يعود ذلك إلى قوة المنافسة بين جيزي و المتعاملين الآخرين حيث سجلت سنة 2004 دخول المتعامل الثالث المتمثل في الوطنية لاتصالات الجزائر.

تمكنت أوراس كوم لاتصالات الجزائر من الحصول على معدل يقدر ب 9 ,47 %عام 2014 بالنسبة لسوق جي أس أم (GSM) و 12% بالنسبة للسوق الجيل الثالث (3G) لكون الشركة بدأت في تجارة خدماتها في 5 جويلية 2014 فرغم هذا التأخر الذي شاهدته في انطلاق الجيل الثالث بالمقارنة مع المتعاملين الآخرين إلا أنها تمكنت من تحقيق نسبة 4,41% ما بين السوقين جي أس أم و الجيل الثالث بتغطية 25 ولاية، هذا المعدل مكن جيزي من الحصول على أكبر حصة من السوق المتمثلة في المرتبة الأولى ثم يليها المتعامل اتصالات الجزائر ب 7 ,31 %بعدها يصنف في المرتبة الثالثة المتعامل الوطنية لاتصالات الجزائر ب 26,9%.

يتبن من الشكل أعلاه أن عام 2017 شهد سوق (GSM) استقرار بحيث قدر ب 39,69% ، و الجيل الثالث بلغت حصته 23,09% فرغم الانطلاق الفعلي لهذا الجيل في 2013 إلا أن عدد مشتركي جي أس أم (GSM) لم ينخفض، و عرف الجيل الرابع زيادة بلغت 36,54% . على العموم يضل أوراس كوم لاتصالات الجزائر الرائد في مجال سوق جي أس أم (GSM)، و يليه متعامل اتصالات الجزائر ، و المتعامل الوطنية لاتصالات الجزائر.

2.3 من وجهة نظر أوراس كوم كمستثمر أجنبي: تطور رقم أعمال مؤسسة أوراس كوم اتصالات الجزائر من سنة لأخرى حيث أنه بلغ سنة 2002ما يقارب 119.254 مليون دولار، ليرتفع سنة 2003 إلى 335.711 مليون دولار، أي بزيادة تقدر ب % 35 ، ثم بلغ سنة 2005 قيمة 457 مليون دولار غير أن هذه القيمة بدأت تتراجع منذ سنة 2006 و وصلت قيمتها إلى 392 مليون دولار، و السبب في ذلك يرجع إلى دخول متعاملين آخرين في سوق الهاتف النقال هما اتصالات الجزائر و الوطنية للاتصالات.

ارتفعت مداخيل المتعاملين الثلاث في مجال الهاتف النقال بحيث قدر رقم أعمالهم ب 214864 مليون دج عام 2008 ثم انتقل الى299795 مليون دج عام 2013 أي تطور 9% مقارنة بعام 2012 الذي سجل 274324 مليون دج، أما عام 2016 سجل رقم أعمال المتعاملين في الهاتف الثابت و النقال قيمة 444 مليار دج مقارنة ب 433 مليار دج بتطور قدره 2،54 %حسب ذات المصدر.(ARPT,2014, p10)

فالاستثمار الأجنبي في مجال الاتصالات السلكية و اللاسلكية مكن الجزائر من زيادة رقم أعمالها و مساهمة القطاع إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) بمقدار 2،8 % عام 2013. (سلطة ضبط البريد و المواصلات السلكية، 2014)

الجدول1: " تطور عدد المشتركين لمتعامل أوراس كوم "

السنوات	2016			2017		
تكنولوجيا	**GSM**	**G3**	**G4**	**GSM**	**G3**	**G4**
المشتركين	8203305	7450538	707061	6025545	5462916	3459409
التطور				%26.55-	%25.30-	%389.27+
النسبة المئوية	%40.76	%30.75	%48.28	%41.89	%25.30	%35.06
الدفع المسبق	–	–	–	5884305	4948840	3083660
الدفع البعدي	–	–	–	141240	514076	375749

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

– مرصد سوق الهاتفية النقالة (2017)، ص 7، 8،12

عرفت حظيرة الهاتف النقال الجيل الثاني (GSM)، و الجيل الثالث (3G)، و الجيل الرابع (4G) استقرارا ، حيث قدّر عدد المشتركين في نهاية سنة 2016 ب 45,818مليون مشترك و 45,846 مليون في سنة 2017، و قدرت الكثافة الهاتفية ب 109 لكل مائة ساكن في نفس السنة أي انخفاض طفيف مقارنة بسنة 2016 التي وصلت إلى 111 لكل مائة ساكن، و يفسر هذا الاتجاه نحو الاستقرار بتشبع سوق الهاتف النقال.

بلغ عدد مشتركين متعامل أوراس كوم تيليكوم الجزائر للجيل الثاني 6025545 عام 2017 مقابل 8203305 في عام 2016 أي انخفاض قدره 26.55% يرجع هذا الانخفاض إلى تحول المشتركين إلى التكنولوجيا الحديثة للجيل الثالث و الرابع .

كما بلغت حظيرة الهاتف النقال للجيل الثالث (3G) لمتعامل أوراس كوم تيليكوم الجزائر عدد 5462916 مشترك مقابل 7450538 في عام 2016 أي انخفاض قدره 25.30% هذا التحول مرده إلى التحول الجزئي لمشتركي الجيل الثالث إلى شبكات الجيل الرابع (4G) مما يشكل اتجاها طبيعيا.

أما فيما يخص حظيرة الهاتف النقال للجيل الثالث (4G) لمتعامل أوراس كوم تيليكوم الجزائر فشهدت هي الأخرى ارتفاعا قدر ب 389.27% بحيث مر عدد المشتركين من 707061 عام 2016 إلى 3459409 مشترك عام 2017 و هذه الزيادة تعبر عن تحول المشتركين إلى تكنولوجيا الجيل الرابع .

نجد من بين 3459409 مشترك عام 2017 يحبذون خدمة الدفع المسبق بحيث قدر عددهم لنفس السنة ب 3083660 مشترك مقابل 375749 الذين يعملون بالدفع البعدي.

الشكل 2: "سوق الانترنت"

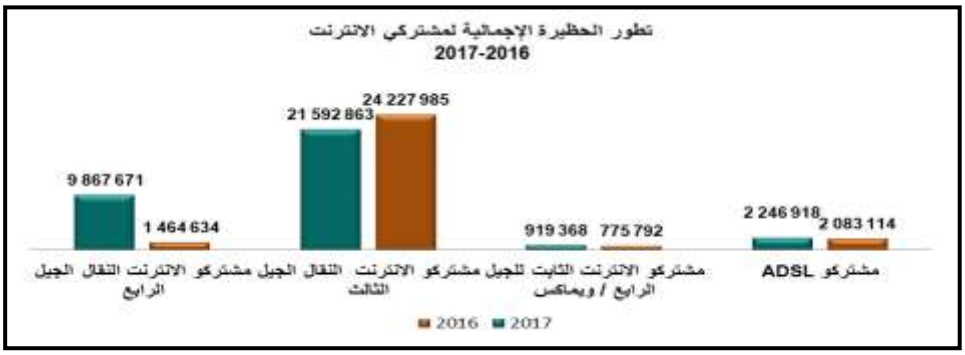

المصدر: سلطة ضبط الاتصالات (2017)، مرصد سوق الانترنت في الجزائر، ص 5.

يعتبر سوق الانترنت فرع ثالث إلى جانب سوق الهاتف الثابت و النقال بحيث قدر توغله بنسبة 24،85 % عام 2014 ما يعادل 9816143 مشترك مقارنة ب 04،6% عام 2013 و قدر عدد المشتركين ب 2339338 أي زيادة 7476805 مشترك في أقل من سنة، و يرجع ذلك إلى الانترنت بالشبكة النقالة التي عرفت تزايد بحيث مرت من 1038700 مشترك عام 2013 إلى 8231905 مشترك عام 2014. الارتفاع في عدد المشترين بالشبكة النقالة يعود أساسا إلى تزايد عدد التجهيزات الخاصة بالجيل الثالث و المتمثلة في اللوحات و الهواتف الذكية بحيث تزايدت بنسبة 154 % لعام 2013.

حسب الشكل أعلاه زاد العدد الإجمالي لمشتركي الإنترنت ب 526 075 6 مليون عام 2017، أي زيادة قدرها 21 % مقارنة مع السنة الفارطة .هذا التطور يعود إلى زيادة مشتركي الإنترنت النقال للجيل الرابع الذي انتقل من 1,46 مليون مشترك عام 2016 إلى 9,87 مليون مشترك في سنة 2017 بزيادة تُقدّر نسبتها ب% 573,73 ، كما قدر عدد مشتركي الانترنت الثابت للجيل الرابع ب % 18,51 في سنة 2017 مقارنة بالسنة التي سبقتها.

الخاتمة:

تتلخص مهمة قطاع الاتصالات في تزويد البلدان ببنية تحتية كثيفة ومهيكلة وعلى درجة عالية من الكفاءة تلبي المطالب المشروعة للمواطنين في الوصول إلى وسائل اتصالات حديثة، إلى جانب أهداف التنمية في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، و لن يتحقق ذلك إلا من خلال تهيئة البيئة التنظيمية التي تعتبر شرط أساسي يجب توافره بغية تسهيل أمور الاستثمارات الخاصة وتشجيعها، ومن أهم الأمور أن تضمن هذه البيئة الفصل بين الشؤون التشغيلية، والشؤون التنظيمية وإنشاء سلطة تنظيمية مستقلة.

على ذكر الاستثمارات يجب توفير مبالغ كبيرة بغية تطوير بنية تحتية للاتصالات ذات كفاءة في المنطقة العربية، إلا أن معظم البلدان العربية لن تتهيأ لها القدرة على التمويل الكامل لاحتياجاتها بالاعتماد على المصادر التقليدية المعتمدة كالمصادر الحكومية، إذ تواجه معظم الحكومات قيوداً في الميزانية، و الاستثمارات الخاصة تمثل أحد الحلول البديلة الجديرة للنهوض بالقطاع و دفع عجلة التنمية في البلدان العربية بصفة عامة و الجزائر من هذه الدول التي تعمل جاهدة للوصول إلى درجة أفضل، فقطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية كان محتكر من طرف الدولة وقد عانى الكثير في مواجهة الطلب المتزايد على الخطوط الهاتفية، لكن الأمور تغيرت بفضل القانون الجديد الذي فتح الأبواب أمام المستثمرين الخواص بعد ثمانية و ثلاثون سنة من الاحتكار.

قد فتحت الدولة القطاع على المنافسة و ترقية الاستثمار الأجنبي في مجال الاتصالات لما له من أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، و عملت على تحضير أرضية قانونية ملائمة بصدور القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 5 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالقطاع الذي جاء مؤيدا لفكرة تطوير الاستثمار هذا ما أدى إلى تقوية العرض في هذا المجال، و تبين ذلك من خلال دراستنا لمجموعة أوراس كوم المصرية باعتبارها أول عميل للاتصالات السلكية و اللاسلكية في الجزائر تمكنت من فتح سوق المنافسة في ميدان الهاتف النقال.

الفوائد التي التمسنها من تحرير قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية في الجزائر بصفة عامة نلخصها في الأتي:

- زيادة الكفاءة؛
- تحسين نوعية الخدمة؛
- خفض التعريفات؛
- زيادة العمالة في قطاع الاتصالات؛
- تهيئة الظروف لنمو القطاع؛
- تحسن مستوى رضا العملاء عن الخدمة؛
- آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تتوقف درجة نجاح بلدنا في تحقيق هذه المنافع المترتبة من تنفيذ التحرير المخطط لقطاع الاتصالات فيها على السياسات المتخذة من طرف الحكومة، والخطط التنظيمية التي تنفذ في مجال الاتصالات السلكية و اللاسلكية.

المراجع المستعملة:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية، العدد 48 بتاريخ 6 غشت عام 2000م.
- المغربي عبد الحميد عبد الفتاح (2007)، الاتجاهات الحديثة في دراسات و ممارسات إدارة الموارد البشرية، المكتبة العصرية، جامعة المنصورة.
- خواني ليلى (2001)، إشكالية خصخصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة تخصص تخطيط، جامعة خروبة، الجزائر العاصمة.
- سلطة ضبط الاتصالات (2013)، مرصد سوق الهاتفية النقالة في الجزائر (GSM).
- سلطة ضبط الاتصالات (2014)، ملف صحفي بتاريخ 27 ديسمبر.
- سلطة ضبط الاتصالات (2017)، مرصد سوق الانترنت في الجزائر.
- سلطة ضبط الاتصالات (2017)، مرصد سوق الهاتفية النقالة في الجزائر.
- غربي علي ، إسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطنية (2007)، تنمية الموارد البشرية، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة.
- ماهر احمد (2003)، دليل المدير في الخصخصة، دار الجامعية، الإسكندرية.
- ARPT (30 nov 2014), dossier de presse.
- ARPT (31décembre 2016), bilan des activités.
- Ben Hamida Walid (2011), Cours de droit des investissements, Droit des pays arabes, Master 2, université paris I.
- Berri Nourredine (2010), La régulation des services publics: le secteur des télécommunications, Revue Académique de la recherche Juridique, N°02/2010, Université de Bejaïa.
- Kara Sid Ali (2010-2011), L'Investissement dans le Domaine Des Télécommunications en Algérie, Sous la direction de M. Walid Ben Hamida Université paris Panthéon Sorbonne.
- Le roux Benjamin (2009), «secteur des télécommunications : du monopole à la concurrence », mémoire master 2, université paris I.
- Rapport de l'Autorité de Régulation des Postes et Télécommunication (2001), portant sur les résultats d'investissements dans le secteur des télécommunications. Algérie.
- Tani Mestfa(2007), Droit algérien de l'arbitrage commercial international, 1ere édition.

مواقع الأنترنت:

- http://aljazairalyoum.com (25/07 /2010).
- www.arpt.dz **(**14 /05/2001**).**
- www.ito.org.eg/arabbook (13/06 /2008)
- www.mpttn.gov.dz/ar/content/جازي
- www.arpt.gov.gn/publications/rapport-d-activite-annuel